

قمة أوبك الثالثة

البتترول طاقة للبناء والعمران وليس وسيلة للنزاع والأهواء

- التوازن والشفافية مسؤولية مشتركة بين المنتجين والمستهلكين
- منظمة أوبك تؤكد التزامها بإدارة موارد النفط لدعم التنمية المستدامة

■ أجمع المراقبون حول العالم، شرقه وغربه، أن قمة أوبك الثالثة التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض هي الأهم في تاريخ المنظمة منذ تأسيسها عام 1960. قبل 47 عاماً، فقد عقدت في توقيت تاريخي ومفصلي وهام للمنظمة وسط أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية إقليمية ودولية عصفت بالأسواق العالمية للنفط "السلعة الاستراتيجية الحيوية".

فالقمة كانت محط أنظار العالم، حيث عقدت في أكبر الدول المصدرة للنفط، والتي يتسم سلوكها السياسي بالواقعية والحكمة والاعتدال، وهو ما أسهم في ضمانة الدول المستهلكة من أن تكون القمة حداً فاصلاً بين المصدرين والمنتجين في وقت وصل فيه برميل النفط إلى حاجز المئة دولار، عدا عن كونها أيضاً تنعقد في دولة لها مكانتها وثقلها الدولي، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي ترأس بلاده الدورة الحالية وسط ظروف سياسية واقتصادية دقيقة تمر بها المنظمة والأسواق العالمية، حيث تشهد هذه السلعة تنافساً دولياً حاداً مما يجعلها ذات تأثير كبير في حركة العلاقات الدولية؛ فدول المنظمة الثلاثة عشر توظف للعالم نحو 40 في المئة من الاحتياجات النفطية، كما أن لديها 80 في المئة من الاحتياطي العالمي.

أهمية قمة الرياض تتبع من كونها قدمت للعالم رسائل مطمئنان بالتعهد بتوفير إمدادات الطاقة





أوبك منظمة بترولية والقضايا السياسية لها منتديات أخرى



قمة أوبك الثالثة Third OPEC Summit الرياض ٢٥٢٨ هـ Riyadh 2007

فالعالم يعرف كيف تحركت المنظمة إبان إعصار كاترينا "الذي ضرب سواحل أمريكا عام 2005 وكيف كان استعدادها لتزويد الأسواق لتغطية النقص في الإنتاج الأمريكي، وفي مواقف كثيرة استطاعت أن تسد "أوبك" النقص وتهدئة الأسواق.

وأوبك من خلال صندوقها للتنمية الدولية الذي أنشئ بعد قمتها الثانية في الجزائر يقدم مساعداته التنموية لأكثر من 120 دولة حول العالم، ولعل التغير المناخي الذي ازداد في العقود الأخيرة وضع أمام أوبك تحد آخر وهو الحفاظ على البيئة.

أوبك لم تعد منظمة فقط، بل باتت مؤسسة مساهمة بشكل رئيس في الأمن والاستقرار العالمي من خلال السياسات العقلانية التي تتبناها في تعاملها مع سلعة استراتيجية يزداد الطلب عليها يوماً بعد يوم ■

الأزمات والحروب هنا وهناك، فالإجماع العالمي على الثقة بقدرته أوبك هي ظل رئاسة السعودية لدورة المنظمة في المرحلة الراهنة البالغة الأهمية.

ولعل العالم اطمئن كثيراً للخطاب السعودي، ولحكمة خادم الحرمين الشريفين في قيادة المرحلة القادمة، مما يضمن مصالح المنتجين والمستثمرين والمستهلكين، عبر إيجاد صيغة توازن واستقرار للأسواق.

وبلاشك أن أي أزمة للدول المصدرة داخل أو خارج أوبك ستؤثر بشكل مباشر وسلب على الإمدادات العالمية، وبالتالي فإن "أوبك" عليها أن تكون مستعدة على مدار الساعة لتوفير النقص في الإمدادات، والتجارب السابقة للمنظمة تؤكد قدرتها على ذلك،

بموثوقية وتعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتدعيم أسس الاقتصاد العالمي، ولدى دولها استراتيجيات لزيادة إنتاجها، فهي قادرة على الوصول بالإنتاج عام 2030 إلى نحو 90 مليون برميل يوميا.

والمهم في عالم اليوم ليس الإنتاج فحسب بل المحافظة على تأمين الإمدادات، وتحمل مسؤولية الحفاظ على السوق من تقلبات الحادة وإبقاء إمداداتها مأمونة بعيدة عن عمليات الاستخدام السياسي، حيث حافظت السعودية دوماً على سياساتها التنموية المتعلقة بإيجاد هذه السلعة عما يسود العالم من توتر وقلق.

وان أحداً لا يمكنه التنبؤ بما يمكن أن يطرأ على الأسواق في الكوارث الطبيعية التي تحدث، ناهيك عن

موضوع الغلاف

Third OPEC
Riyadh 2007

الرياض، المجلة

رسالة بليغة وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى العالم منتجين ومستهلكين حول سياسة "أوبك" وحركة الأسعار بقوله "عن الذين يرددون أن "أوبك" منظمة احتكارية استغلالية يتجاهلون الحقيقة التي تثبت أن "أوبك" كانت تتصرف دوماً من منطلق الاعتدال والحكمة، ولعل خير دليل على ذلك أن السعر الحقيقي الحالي إذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى التضخم لم يصل إلى سعره في مطلع الثمانينات، لقد مدت المنظمة جسور الحوار مع الدول المستهلكة، وفي هذا السبيل تم إنشاء الأمانة العامة للمنتدى الطاقة الدولي الذي نعلق على جهوده الكثير من الآمال وكما أن المنظمة لم تغفل مسؤولياتها تجاه الدول النامية ومكافحة الفقر فأنشأت صندوق أوبك للتنمية الدولية الذي تغطي مساعده أكثر من 120 دولة، فضلاً عن المساعدات التنموية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة ولعلها الأعلى في العالم إذا أخذنا نسبتها من الدخل القومي بعين الاعتبار. ووقف الخبراء طويلاً حول مسألة البيئة والمناخ في قول الملك "إن ما يتردد من أثر البترول على البيئة والمناخ حديث يختلط فيه الحق بالباطل كما أن المحاولات التي تبذل لاستهداف البترول بضررنا باهظة هي مجهود يضر بالمستهلكين قبل المنتجين.

ودعا إلى بحث موضوع البترول والبيئة والمناخ بشكل علمي وموضوعي بعيداً عن الضغوط والمؤثرات السياسية.

وأعلن الملك عبد الله عن تخصيص السعودية مبلغ 300 مليون دولار لتكون نواة لبرنامج يمول البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي، أملاً أن تساهم الدول المنتجة والمستهلكة في برامج مماثلة للتوصل إلى نتائج دقيقة تضمن سلامة البيئة كما تضمن إشباع الحاجات المنزلية إلى النفط.

الرئيس الفنزويلي شافيز رئيس القمة السابقة تناول في كلمته جانباً تاريخياً عاد به إلى ظروف تأسيس المنظمة في ستينيات القرن الماضي بينما كان عمره 6 سنوات وقال "أنقل تحيات الشعب الفنزويلي لكل الشعوب الممثلة في هذه القمة وبخاصة الشعب العربي الذي تشاركه بلاده هوية ثقافية طوال سنوات من النضال في البحث عن عالم أفضل". وأكد أن المنظمة شهدت على مر الزمن مراحل تاريخية مهمة كانت تعاني فيها شعوبها من بعض الاضطهاد، إلا أن ثبات الأعضاء وتربطهم جعلهم يصنعون من المنظمة قوة جغرافية واقتصادية وسياسية لا يستهان بها.

وبقراءة متأنية لما بعد قمة أوبك الثالثة التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ 17 نوفمبر 2007 نجد أنها أمام معادلة مهمة فدولها الثلاثة عشرة تشكل تجمعا لدول نامية تحت الخطى نحو تنمية مستدامة وسط أحداث عالمية وتوترات، حاولت في أحيان كثيرة أن تجعل من النفط ثروة دولها الأساسية سلعة سياسية أكثر منها اقتصادية وإن نجحت أحيانا في ذلك إلا أن قمة الرياض أكدت بإجماع كبير رفض تسييس المنظمة.

واستطاعت بعض دولها تحقيق نتائج تنموية معقولة، بإدراكها جيدا أهمية الثروات الهائلة التي تملكها في تحقيق طموحاتها التنموية التي تعود على شعوبها بالنماء الاقتصادي والاجتماعي مع الاقتناع بأن هذه الثروات "ناضبة".

والملاحظ من محاور القمة الثالثة وما انتهت إليه من إعلان الرياض "أنها - أي دول أوبك - في سباق مع الزمن لتحقيق الاستفادة القصوى مما لديها من ثروات، وهذا لا يعني أنها تفعل ذلك وفق نظرة أحادية تسقط دون الأخذ في الاعتبار المنظومة الدولية ومصالحها من مستهلكين ومنتجين فالنقط بعد طوال عقود أهم مورد للطاقة في العالم رغم الجهود العديدة التي تبذل

الاتفاق على مبادئ لعمل المنظمة تركز على استقرار السوق والتنمية والبيئة المساس بروح التعاون بين المنتجين والمستهلكين يقوض أمن الطاقة

على أكثر من صعيد للبحث عن مصادر للطاقة بديلة. ومن هنا فإن قمة الرياض، وعودا على ما ركز عليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله في كلمته للقطعة أو غير مداولاتها الاهتمام بمصالح الجميع، منتجين ومستهلكين.

فقد عقدت القمة وسط أجواء أزمة نفطية ثالثة تعود إلى الأسعار التي أكد خادم الحرمين والرئيس شافيز أن أسعارها ومعدلاتها اليوم تعادل أسعار نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات.

ويجمع المستهلكون والمنتجون والخبراء في الاقتصاد، على أن سياسات "أوبك" ليست المسؤولة عن الارتفاع في الأسعار، في الوقت الذي يعتقد البعض، أن على "أوبك" زيادة إنتاجها من أجل الإسهام في خفض الأسعار، والقريبون من الواقع النفطي يؤكدون أن حتى الزيادة قد تنشأ في كبح جماح الأسعار نحو الارتفاع، والمهم أن العالم الصناعي يعرف تماما عبر خبرائه أن أوبك بريئة مما يحدث في الأسواق.

الشيء المهم ذكره هنا هو الترابط والتداخل القوي بين الاقتصادات الدولية، فزيادة أسعار النفط تنعكس بجوانب أخرى إزدياد تكلفة المنتجات الصناعية والتقنية التي تنتجها الدول المستهلكة الصناعية، والتي تحتاج إليها الدول النامية.

من هذا الأساس اكتسبت "قمة أوبك الثالثة" أنها جاءت في فاصل تاريخي لتدليل على أن دول الأوبك لا مصلحة لها في زيادات الأسعار، والتأكيد على مسؤوليتها جميعا في الحفاظ على توفير الإمدادات، تحقيقا لمصالح الجميع دون شطط في الأسعار، ودون إشراق السوق بكميات مبالغ فيها قد تؤثر على حجم هذه الثروات في باطن الأرض.

تأمين مصالح الجميع كان أحد أهم ماخرجت به قمة الرياض الثالثة والعمل الجاد للحفاظ على البيئة المرتبطة بالتصنيع الكثيف الذي لا يراعي تدهور البيئة عالميا.

وجاء إعلان خادم الحرمين الشريفين عن صندوق للأبحاث العلمية ذات الصلة بالبيئة والمناخ في مبادرة مهمة تخاطب العالم كله والباحثين عن إيجاد الحلول لمواجهة المتغيرات المناخية، ولعل الاستجابة الكبيرة لمبادرة خادم الحرمين بالإعلان عن هذا الصندوق الذي أعلنت كل من الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة تخصيص 150 مليون دولار مساهمة كل منها في الصندوق ليرتفع المخصص له حتى الآن إلى 750 مليون مما يعكس أهميته ودوره الإيجابي فالمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين مع الدقائق الأولى لتسلمه رئاسة القمة من رئيسها السابق شافيز تؤكد مدى التزام

"أوبك" بتوفير المقومات اللازمة للتصدي لمهددات البيئة.

ومذا يطرح تساؤلا كم تستهلك الدول المنتجة للنفط في "أوبك" حتى تعترف بأنها أهم ملوث للبيئة؟ أما أنها تبني الطاقة وتصنع أمريكا ثم أوروبا، فالصين، حديثا، أهم ملوثات الكرة الأرضية؟ الإجابة في رأي الخبراء تتلخص في أن السبب إنما هو المسرف في الاستهلاك بدوافع التصنيع أو الترف اللامحدود وليس البائع.

عندما يقول الملك عبد الله محذرا من خلط الباطل بالحق في تأثير الطاقة في المناخ ويعلن مبادئه حول البيئة والحفاظ عليها، فإنه يقدم الرد الإيجابي بأن "النفط طاقة للبناء لا يجوز تحويله للنزاع والأهواء... وأن إقدام دولة بحجم السعودية أكبر منتج للنفط على تهية ونسجيب هذه المشاريع يصب في المصلحة العالمية.

ونخرج من قمة الرياض بتصوير جلي وواضح يتركز على ضرورة تحويل عائدات النفط إلى حوافز تنمية وبناء الإنسان خاصة إذا علمنا أن الدول المنتجة تقع في دائرة العالم الثالث، أن تستغل هذه الموارد لإحلالها بديلا عن التخلف والفقر، وجعل التنمية هدفا استراتيجيا، هي النتيجة المطلوبة، فالتنمية البشرية محور النجاح، وتفرض على هذه الدول أن تواجه الواقع بمفاهيم عقلانية تستدعي التحولات الإيجابية.

وقد استطاع خادم الحرمين الشريفين بحكمته

في إدارة القمة وعدم إبعادها عن محاورها الأساسية الإنتاج وتأمين الإمدادات والتنمية والبيئة، رغم التوجهات المختلفة للقادة، والتأكيد على أن هذه السلعة يجب أن تخرج من سوق المزايدات السياسية، والأيدولوجيات التي توجّه تلك الطاقة بين يمين ويسار وعدو وصديق، إلى حياد تام باعتبارها منتجا يرتبط بمصالح المجتمعات والشعوب حول العالم، والحفاظ على استقرار السوق والعلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة.

فقد نجحت القمة و بمكاشفة العوامل العديدة التي يجب أن تظل الطاقة النفطية محور حوار ومراجعة للحفاظ على المنتجين والمستهلكين - طرفي علاقات السوق - تجاه سلعة استراتيجية لها حساسيتها وأن الدول المنتجة أصبح لها تصورها وقراراتها و تدرك معنى استقرار العالم وتدفق النفط للجميع.

الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحافي في ختام القمة، أكد أن مداولاتها سادتها روح التعاون و اتسمت بالواقعية والمسؤولية والشفافية في التعامل مع أحد أهم مصادر الطاقة العالمية. وقال: لقد عقدت في ظل ظروف دولية مهمة لسوق وصناعة البترول العالمية، اختلقت فيها المفاهيم وتعددت الرؤى حول التذبذب الكبير الذي تشهده الصناعة. مشيراً إلى أن إعلان الرياض استند إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية المتمثلة في توفير الإمدادات المستقرة والأمن للنفط ودعم الرخاء العالمي وحماية البيئة.

وأشار إلى المضامين التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين وأكدت أن النفط ينبغي أن يكون أداة للتنمية والتطوير وليس وسيلة للنزاع والأهواء، وأن استقرار سوق النفط العالمية هو مسؤولية مشتركة بين المنتجين والمستهلكين لضمان استمرار عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

وأوضح أن "هذه المسؤولية المشتركة تستوجب النظر المتعمق لأسباب وعوامل تذبذب أسعار البترول العالمية والمتغيرات المرتبطة بها من مختلف جوانبها وأبعادها وينبغي أن تستند الحلول إلى الحقائق ولغة الأرقام بعيداً عن الافتراضات والتكهنات، كما أنه من المهم عدم تحميل النفط مسؤولية التغيرات البيئية والمناخية وما يستتبعها من استهداف البترول بعباءة ضريبية باهظة من شأنها التأثير في المستهلكين قبل المنتجين".

وقال: "إننا جزء من هذا العالم وما يعتره من تغيرات بيئية ومناخية يؤثر في دولنا وشعبنا، ومن هذا المنطلق أعلن خادم الحرمين الشريفين مبادرة السعودية بإنشاء برنامج لتمويل البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير ونتطلع إلى أن تحظى هذه المبادرة بمساهمة الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء لأن المصلحة مشتركة، وأكد أن استقرار أسواق النفط العالمية يكمن في التعاون المثمر والجاد بين المنتجين والمستهلكين، وحكومة المملكة حرصت على تفعيل هذا الهدف من خلال استضافة الأمانة العامة لمنندى الطاقة العالمي في الرياض ليكون حلقة وصل بين المنتجين والمستهلكين لتعزيز لغة الحوار وتكريس التعاون المشترك" ■

